الباب الثانى

الثورة العرابية

الأوضاع الداخلية قبل الثورة

كانت الأوضاع الداخلية فى البلاد تنذر بحدوث أمر ما حيث كان هناك بعض الأمور التى لا يمكن لأى مصرى وطنى أن يسكت عليها نضعها فى النقاط الآتية:

1- **التدخل الأجنبي في شؤون مصر بعد صدور قانون التصفية عام 1880.**
2- **عودة نظم المراقبة الثناثية الإنجليزي الفرنسي.**
3- **لجوء رياض باشا إلى أساليب الشدة والعنف مع المواطنين المصريين.**
4- **معارضة تشكيل مجلس شورى النواب.**
5- **سياسة عثمان رفقي الشركسي وانحيازه السافر للضباط الأتراك والشراكسة واضطهاده للضباط المصريين.**
6- **سوء الأحوال الاقتصادية نتيجة تخصيص مبالغ لسداد الديون للأجانب.**
7- **انتشار الوعي الوطني بين المصريين.**

الثورة

هي الثورة التي قادها أحمد عرابي في فترة 1879-1882 ضد الخديوي توفيق والتدخل الأجنبي في مصر وسميت آنذاك هوجة عرابي.

إن حادثة عرابى باشا التى وقعت عام 1881-1882م كانت بحسب الرأى الشائع رد فعل الضباط المصريين ضد قادتهم الأتراك الذين لا يريدون ترقيتهم إلى الرتب العالية، وصداماً بين القومية العربية المصرية والقومية التركية في حين أن عثمان رفقى باشا ناظر الجهادية أحد المتسببين فى تلك الحادثة وهو من الجراكسة والواقع أن تلك الحادثة التى عرفت باسم مؤامرة الجراكسة قد وقعت نتيجة لقيام الضباط الشراكسة من ذوى الرتب العالية بتحريض المؤيدين لهم من ذوى الرتب الصغيرة على عدم إطاعة ضباطهم المصريين من ذوى الرتب العالية ولا شك أن عدم مشاركة الضباط الأتراك في تلك الحركة التى كانت تضم 150 شخصاً، وقيام العديد من القادة الكبار مثل شاهين باشا ودرمللى أحمد باشا ومرعشلى باشا بتأييد الحركة العرابية ومناصرتها.

قيام الثورة

اجتمع الأميرالاي أحمد عرابي في منزله مع مجموعة من الرفاق من قادة الجيش في ليلة 16 يناير 1881 وأخذوا يتناقشون فيما بينهم بشأن

التصدي لما يقوم به ناظر الجهادية من اضطهاد للضباط المصريين وأتفقوا على اختيار احمد عرابي نائباً عنهم وقام عرابي بكتابة عريضة يطالب فيها بعزل ناظر الجهادية عثمان رفقي ووقع عليها هو وكل من الأميرالاي علي فهمي وعبد العال حلمي، وفي صباح 17 يناير توجهوا إلي مقر نظارة الداخلية وسلموا العريضة وطلبوا تقديمها إلى رياض باشا، وفي 31 يناير اجتمع مجلس الوزراء برئاسة الخديوي وقرر تكليف وزير الحربية بإلقاء القبض على الضباط الثلاثة وتقديمهم للمحاكمة العسكرية.

واقعة قصر النيل 1 فبراير 1881م

وفي 1 فبراير 1881 دعي وزير الحربية الضباط الثلاثة إلى قصر النيل وهناك تم القبض عليهم وتجريدهم من أسلحتهم وإيداعهم في قاعة السجن تمهيداً لمحاكمتهم، فلما علم الآلاي الأول بقشلاق عابدين بالقبض على الضباط الثلاثة أمر البكباشي محمد عبيد بسرعة التوجه إلى قصر النيل لتحرير زملائهم، وهجم جنود الآلاي على القصر، وهرب عثمان رفقي من أحد النوافذ، وقام البكباشي محمد عبيد بتحرير الضباط الثلاثة، وخرجوا جميعاً بقيادة أحمد عرابي وتوجهوا إلى ميدان عابدين فيما عرف بمظاهرة عابدين الأولى، وهنا وجد الخديوي نفسه مجبراً على قبول طلبات عرابي ورفاقه، ونتج عنها:

1- موافقة الخديوي وهو مرغم على عزل عثمان رفقي وتعيين محمود سامي البارودي بدلاً منه.
2- ارتفاع شأن عرابي كزعيم وطني مناهض للنفوذ الأجنبي.

مظاهرة عابدين 1881م

في 9 سبتمبر 1881 وصلت الثورة العرابية إلى ذروتها حيث تحركت جميع الوحدات العسكرية المتمركزة في القاهرة إلى ميدان عابدين مع أحمد عرابي، وشملت أيضاً مشاركة الشعب المصري بكل طوائفه نتيجة نمو الوعي القومي وسخط الشعب من سوء الأحوال الاقتصادية، ومعاملة رياض باشا القاسية للمصريين، ووصل أحمد عرابي أمام قصر عابدين وخرج الخديوي توفيق ومعه القنصل البريطاني والمراقب المالي البريطاني وسط حرسه الخاص، وأعلن احمد عرابي مطالب الجيش والشعب المصري للخديوي توفيق، وهي:

1- عزل وزارة رياض باشا.
2- انشاء مجلس نواب على النسق الأوروبي.
3- زيادة عدد الجيش إلى 18 ألف جندي طبقاً للفرمان السلطاني.

فرد الخديوي كل هذه الطلبات لا حق لكم فيها، وأنا ورثت ملك هذه البلاد عن آبائي وأجدادي، وما أنتم إلا عبيد إحساناتنا فرد عليه عرابي

قائلاً لقد خلقنا الله أحراراً ولم يخلقنا تراثاً أو عقاراً فوالله الذي لا إله إلا هو سوف لن نورث ولن نستعبد بعد اليوم.

استجاب الخديوي لمطالب الأمة، وعزل رياض باشا من رئاسة الوزارة،وعهد إلى شريف باشا بتشكيل الوزارة، وكان رجلاً كريماً مشهوداً له بالوطنية والاستقامة، فألف وزارته في (19 شوال 1298 هـ الموافق 14 سبتمبر 1881م)، وكان محمود سامى البارودى وزيراً للحربية بها، وسعى لوضع دستور للبلاد، ونجح في الانتهاء منه وعرضه على مجلس النواب الذي أقر معظم مواده، ثم عصف بهذا الجهد تدخل إنجلترا وفرنسا في شئون البلاد بإرسال المذكرة المشتركة الأولى في 7 يناير 1882 التي أعلنتا فيها مساندتهما للخديوي، وتأزمت الأمور، وتقدم شريف باشا باستقالته في (2 من ربيع الآخر 1299 هـ - 2 فبراير 1882 م) بسبب قبول الخديوي لتلك المذكرة.

وتشكلت حكومة جديدة برئاسة محمود سامي البارودي، وشغل عرابي فيها منصب وزير الحربية، وقوبلت وزارة البارودي بالارتياح والقبول من مختلف الدوائر العسكرية والمدنية؛ لأنها كانت تحقيقًا لرغبة الأمة، ومعقد الآمال، وكانت عند حسن الظن، فأعلنت الدستور، وصدر المرسوم الخديوي به في (18 ربيع الأول 1299 هـ / 7 فبراير 1882 م)

وسميت هذه الوزارة باسم وزارة الثورة لأنها حققت رضا الشعب والجيش كليهما.

بقاء عرابى فى منصبه

غير أن عرابي بقي في منصبه بعد أن أعلنت حامية الإسكندرية أنها لا تقبل بغير عرابي ناظراً للجهادية، فاضطر الخديوي إلى إبقائه في منصبه، وتكليفه بحفظ الأمن في البلاد، غير أن الأمور في البلاد ازدادت سوءاً بعد حدوث مذبحة الإسكندرية في (24 رجب 1299 هـ/يونيو 1882)، وكان سببها قيام مكاري (مرافق لحمار نقل) من مالطة من رعايا بريطانيا بقتل أحد المصريين فاستغلت إنجلترا الفرصة، فشب نزاع تطور إلى قتال سقط خلاله العشرات من الطرفين قتلى وجرحى.

وعقب الحادث تشكلت وزارة جديدة ترأسها إسماعيل راغب، وشغل عرابي فيها نظارة الجهادية (الحربية)، وقامت الوزارة بتهدئة النفوس، وعملت على استتباب الأمن في الإسكندرية، وتشكيل لجنة للبحث في أسباب المذبحة، ومعاقبة المسئولين عنها.

ولقد قدم محمود سامى البارودى استقالتة لأنه عندما بدأت وزارة الثورة (وزارة محمود سامى البارودى وأحمد عرابى) قام أحمد عرابى بإصلاحات في الجيش المصري واقتصر على ترقية المصريين مما أدى

إلى مؤامرة اغتيال عرابى من الاتراك والشراكسة (بسبب: ان في وزارة عثمان رفقى اقتصرت الترقيات على الشراكسة والأتراك وعندما عين أحمد عرابى أزال الفوارق حيث أن الكل سواسية فغضب الشراكسة والأتراك واتفقو على مؤامرة اغتيال عرابى) تم كشف مؤامرة قام بها بعض الضباط الجراكسة لاغتيال البارودي وعرابي ، وتم تشكيل محكمة عسكرية لمحاكمة المتهمين ، فقضت بتجريدهم من رتبهم ونفيهم إلى أقاصي السودان ، ولمّا رفع البارودي الحكم إلى الخديوي توفيق للتصديق عليه ، رفض بتحريض من قنصلي إنجلترا وفرنسا ، فغضب البارودي ، وعرض الأمر على مجلس النظار ، فقرر أنه ليس من حق الخديوي أن يرفض قرار المحكمة العسكرية العليا وفقاً للدستور ، ثم عرضت الوزارة الأمر على مجلس النواب ، فاجتمع أعضاؤه في منزل البارودي ، وأعلنوا تضامنهم مع الوزارة ، وضرورة خلع الخديوي ومحاكمته إذا استمر على دسائسه انتهزت إنجلترا وفرنسا هذا الخلاف ، وحشدتا أسطوليهما في الإسكندرية ، منذرتين بحماية الأجانب ، وقدم قنصلاهما مذكرة في 25 مايو 1882م إلى الإسكندرية ومطالبتهم بالآتى:

1- إسقاط وزارة البارودى.
2- نفى عرابى إلى الخارج.
3- إبعاد على فهمى وعبد العال حلمى إلى الأرياف.

وقد قابلت وزارة البارودي هذه المطالب بالرفض في الوقت الذي قبلها الخديوي توفيق ، ولم يكن أمام البارودي سوى الاستقالة وكان من نتائجها:

1- تقديم البارودى لاستقالته.

2- التفاف الشعب حول عرابى وتثبيته في منصبة كوزير للحربيه.